لا يزال تحقيقُ المساواة القانونية الكاملة للنساء والفتيات بعيدَ المنال في أيِّ بلدٍ في العالم

قالت هيئةُ الأمم المتحدة للمرأة اليوم إن النساء والفتيات ما زلن يواجهن عدمَ مساواةٍ أمام القانون على امتداد العالم، فيما يستمر الإفلاتُ من العقاب على انتهاكات حقوقهن، في قضايا تمتد من الحماية من العنف إلى المساواة في الأجر.

نيويورك، 4 آذار/مارس 2026 – تُصدر هيئةُ الأمم المتحدة للمرأة تحذيرًا عالميًا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس 2026 يفيد بأن أنظمةَ العدالة، المكلَّفة بصون الحقوق وكفالة سيادة القانون، تُخفق في إنصاف النساء والفتيات في كل مكان. فعلى الصعيد العالمي، لا تتمتع النساء سوى بنسبة 64 في المائة من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال، ما يُعرِّضهن للتمييز والعنف والإقصاء في مختلف مراحل حياتهن.

ويُشكّل ذلك إحدى الاستنتاجات الواردة في التقرير الجديد للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان « ضمان وتعزيز سبل لجوء كل النساء والفتيات إلى العدالة»، والذي يكشف أن جريمة الاغتصاب غير مُعرَّفة قانونًا على أساس الرضا في أكثر من نصف بلدان العالم، ما يعني أن المرأة قد تتعرض للاغتصاب دون أن يعترف القانون بذلك جريمة. كما لا تزال القوانين المحلية في نحو 3 من كل 4 بلدان تسمح بزواج الفتيات قسرًا. وفي 44 في المائة من البلدان، لا تنص التشريعات على مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة، ما يتيح قانونًا أن تتقاضى النساء أجرًا أقل مقابل العمل نفسه.

وقالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث: «عندما تُحرَم النساء والفتيات من العدالة، فإن الضرر يتجاوز أي قضية فردية؛ إذ تتآكل الثقة العامة، وتفقد المؤسسات مشروعيتها، وتُقوَّض سيادةُ القانون ذاتها. إن نظامَ عدالةٍ يُخفق في خدمة نصف السكان لا يمكنه الادعاء بأنه يصون العدالة أصلًا».

ومع تصاعد ردود الفعل المناهضة للالتزامات الراسخة بالمساواة بين الرجل والمرأة، تتسارع انتهاكات حقوق النساء والفتيات، مدفوعةً بثقافة عالمية من الإفلات من العقاب تمتد من قاعات المحاكم إلى الفضاءات الرقمية وصولًا إلى سياقات النزاع. كما تُعاد صياغة قوانين لتقييد حريات النساء والفتيات، وإسكات أصواتهن، مع التغاضي عن ارتكاب الانتهاكات دون تبعات أو مساءلة.

ومع تسارع التطور التكنولوجي بما يفوق الأطر التنظيمية، تواجه النساء والفتيات مستويات متزايدة من العنف الرقمي ضمن مناخ من الإفلات من العقاب نادرًا ما يُحاسب فيه الجناة. وفي سياقات النزاعات المسلحة، لا يزال الاغتصاب يُستخدم كسلاح حرب، مع ارتفاع الحالات المُبلَّغ عنها من العنف الجنسي بنسبة 87 في المائة خلال عامين فقط.

ويُظهر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أيضًا أن التقدم ممكن. فقد اعتمدت 87 في المائة من البلدان تشريعات لمناهضة العنف الأسري، وعزّز أكثر من 40 بلدًا الحماية الدستورية للنساء والفتيات خلال العقد الماضي.

غير أن القوانين وحدها لا تكفي. فالأعراف الاجتماعية التمييزية، كوصم الضحايا ولومهن والخوف والضغوط المجتمعية، تدفع كثيرًا من الناجيات إلى الصمت، وتعرقل سعيهن إلى العدالة. ونتيجةً لذلك، قد تمر حتى أشد أشكال العنف، بما في ذلك

قتل الإناث، دون عقاب. كما تواجه النساء عوائق يومية تحدّ من وصولهن إلى العدالة، مثل التكلفة وضيق الوقت والحواجز اللغوية، إضافةً إلى انعدام الثقة العميق في المؤسسات التي يُفترض أن توفر لهن الحماية.

وفي اليوم العالمي للمرأة لعام 2026، تحت شعار «الحقوق. العدالة. العمل. لكل النساء والفتيات»، تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة: إنهاء الإفلات من العقاب، والدفاع عن سيادة القانون، وتحقيق المساواة، في القانون وفي الممارسة وفي جميع مجالات الحياة، لكل النساء والفتيات.

وتُشكّل الدورة السبعون للجنة وضع المرأة، وهي أرفع هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة تعنى بوضع المعايير العالمية لحقوق المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة، فرصةً لا تتكرر إلا مرةً في الجيل لوقف التراجع في حقوق النساء وعكس مساره وضمان تحقيق العدالة.

وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث، قائلةً: «الآن هو الوقت المناسب لاتخاذ للوقوف صفًا واحدًا، والحضور الفاعل، ورفع الصوت من أجل الحقوق والعدالة والعمل، حتى تتمكن كل امرأة وفتاة من العيش بأمان، والتعبير بحرية، والعيش على قدم المساواة».

سيُقام هذا العام إحياءُ اليوم العالمي للمرأة وافتتاحُ الدورة السبعين للجنة وضع المرأة (CSW70)، على التوالي، في اليوم نفسه، في 9 آذار/مارس 2026، في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ابتداءً من الساعة 9:00 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (EST)، مع بث مباشر عبر الإنترنت.